

العملية الترجمية

بين ثابت المعنى ومتغير اللفظ

د. التجيني بن عيسى

جامعة تلمسان

مما لا شك فيه أنّ القدرات المختلفة التي تبادر بنقل المعنى وتحويله من لغة إلى لغة أخرى، تتعرض أثناء العملية الترجمية إلى تغييرات معينة حيث لا يصيب هذا التغيير الرموز فحسب، وإنما يطرأ التحول أيضا على مستوى الكلمة، فتستبدل كلمات لغة ما بكلمات لغة أخرى. غير أنّه من الواضح أنّ هذا التحول وذلك الاستبدال يؤديان بالضرورة إلى تغيير جميع القيم التي ترتبط بتلك الكلمات. وإذا كانت العملية الترجمية تقتضي شروطا معقدة لإتمام فعاليتها والوصول بها إلى المردود المنشود والنجاعة الهادفة، فإنّ غياب التساوي بين مقادير المفاهيم المتضمنة في اللغات المختلفة وغياب التوازن بين بنيات هذه المفاهيم ذاتها وكذلك تكاثر المعاني وتنوعها في تعبير اللغات المقارنة واستطاعة الألفاظ المتساوية في لغتي العملية الترجمية على تحقيق اتصال اللفظة بالمستويات الدلالية المتنوعة وغياب تلاؤم النظام القواعدي للغات وعدم تطابقه، كلّ هذا يمثل أساس تلك الشروط المعقدة التي يواجهها المترجم أثناء القيام بمهمته. وهي شروط تركز

التجيني بن عيسى

جوهرية على ثابتة موقعية تبرز من خلال استمرارية ودوام مرجعية واحدة فوق لسانية.

ولا ريب في أن التحكم الصحيح في تلك الشروط المعقدة لا تجعل المترجم منتجا مستقلاً للنص المترجم بقدر ما توكل له مهمة ترجمة نص أصلي معين. إنها لا ترتقي به إلى درجة المبدع الحر، بل إن عمله يعدّ إنتاجاً مشابهاً لأصله. وكلما ارتقى مبلغ هذا التشابه، كلما ازدادت العملية الترجمية وضوحاً وضبطاً وإحكاماً. وإذا كانت نظرية الترجمة العامة تعتني عناية فائقة بالجانب المعنوي للنصين الأصلي والمترجم، وهو ما يتأسس عليه النموذج الترجمي التطبيقي، فإن المقياس الجوهر الذي يجيز لنا حرية الكلام عن الترجمة العالية، إنما يكمن في الأمر المعنوي الذي يبقى ذاته أثناء عملية الانتقال من النص الأصلي إلى النص الترجمي.

تلك هي القيمة الثابتة التي نريد مغامرة البحث فيها رغم ما تتعرض إليه هذه القيمة من تغيرات وجيهة.

فمن المعلوم لدى الجميع أن الترجمة، سواء في جانبها النظري أم التطبيقي، أصبحت تحظى اليوم باهتمام متزايد ورعاية حيوية، شأنها في ذلك شأن جميع العلوم الأخرى، وذلك لانتساع مجال الاتصال اللغوي وحاجاته المتعددة والمتنوعة في آن واحد. وقصد تحقيق جانب التواصل بين الشعوب والمجتمعات والهيئات، عمدت دول كثيرة إلى إنشاء معاهد وتشبيد كليات جعلت فيها العملية الترجمية المستساغة أبرز أهدافها وأهم آفاقها.

العملية الترجمية

وقد تطوّرت الدّراسة التّرجمية إلى أن أخذ كلّ نوع من فرعيها (النظري والتطبيقي) استقلالية كاملة، إذ صارت التّرجمة تمتلك على غرار علوم أخرى منهجين : منهج نظري وآخر تطبيقي، ولكلّ منهما طبيعته ووظائفه وأغراضه. غير أنّ الفعل التّرجمي لم يعد مجرد نقل نصّ من لغة إلى لغة أخرى، كما أنّ المترجم تجاوز مجرد مهمّة الربط والاتّصال، لأنّ الدّارسين في الحقل التّرجمي قد أظهروا للوجود عناصر معرفية أخرى ذات أهميّة قصوى في هذا الفعل التّرجمي، خاصّة ما يتعلّق بوجاهة التداخل اللغوي بين الشعوب وأهميّة الخصائص التي تكتسبها اللغة الواحدة في حياتها اليومية، لأنّ النموّ والتّطور يصيبان عمق هذه اللغة، ولا بدّ من مراعاتيهما خلال العملية الترجمية. وهناك عنصر ثالث لا يقلّ أهميّة عن سابقيه وهو تنائي الحقول الدّلالية بين اللغات. إنّ هذه العناصر الثلاثة جميعها تؤثر بشكل عميق في العمل التّرجمي، ممّا جعل بعضهم يقول إنّ التّرجمة في حقيقتها ترجمات، لأنّها تركز على مستويات مختلفة، منها ما هو مبطن في اللغة الواحدة ومنها ما يتجاوزه إلى اللغة المترجم منها وإليها ومنها ما هو خاضع للنّظم الدّلالية.

وإذا كانت التّرجمة تُعرف عادة - وكما ذكرنا - بأنّها نقل علامات لغوية إلى علامات لغوية أخرى، فإنّ الفعل التّرجمي يكتنفه كثير من التعقيد لأنّ المترجم يلتزم خلال هذا الفعل بإدراك جميع التفاصيل المتعلّقة بالمعنى الأصلي في لغة الأصل، فينشأ نصّ جديد، يُحافظ فيه على تلك التفاصيل جميعها.

وتجدر الملاحظة بأنّ العملية التّرجمية تتضمّن عناصر ثابتة لا بدّ من احترامها، كما تحتوي على عناصر أخرى متغيّرة تتّصل مباشرة باللغة المترجم

التجيني بن عيسى

بها. وفي هذا السياق، وقصد معالجة العملية الترجمية بين ثابت الفكر ومتغير الكلمة، اتخذنا سورة الفاتحة نموذجا محتملا للفعل الترجمي، مع العلم أن مختلف الترجمات التي نقلت هذه السورة من العربية إلى الفرنسية تعدّ في حقيقة الأمر تحويلا نصيا لها من العربية إلى الفرنسية.

ومن الواضح أن المهمة التي نود القيام بها إنما تتمثل في مدى استيعاب المترجم للمعلومات الأصلية الكامنة في هذه السورة ومدى فهمه للنص الأصلي ومقاييس وقوفه على القرائن ذات الطابع اللغوي والنفسي. أي : هل كان مترجم هذه السورة على دراية كاملة باللغة الأصلية وبموضوع النص وبالوقائع التاريخية والمألوفات الثقافية التي تحوم حول النص وكذلك معرفته الحقيقية والموضوعية المنعكسة في المعلومات الأصلية، وأخيرا خبرته بذات المرسل وقابلية أدوات المترجم المفاهيمية للتطور ؟. مما يجعلنا نرتّب بحثنا وكأنّه متأرجح بين ما يسمّى بنظرية الترجمة العامة التي تعالج مسائل الترجمة العامة بالنسبة لكل اللغات من مواقف نظرية الاتصال وبين ما يسمّى بنظرية الترجمة الخاصة التي تعالج المطابقات المكافئة الملموسة بين لغتين محدّتين من اللغات.

من الثابت أن كلّ إنسان يمارس الترجمة يمتلك بحوزته معجما لغويا محدّدا. وبالتالي، فإنّ عقل هذا الإنسان يتوفّر على مخزون مفاهيمي قد لا يتشابه ولا يتلاءم ولا يتطابق مع مخزون مفاهيمي كامن في عقل إنسان آخر. ومن الواضح أنّ هذا التفاوت إنّما يخضع للملكة اللغوية أو للكفاءة اللسانية التي يحظى بها كلّ إنسان. إنّ الكلمات الواردة في سورة الفاتحة من مثل : الحمد - الله - الربّ - العالمين - الرحمن - الرحيم إلخ ... كلمات لغوية دالّة في لغتها على مفاهيم

العملية الترجمية

محدّدة، ولكنها تعدّ في الوقت نفسه نماذج من المخزون المفاهيمي المتوفّر لدى المترجم. وقد تمثّل هذه النماذج جزءا لغويا مشتركا بين مترجم عربي وآخر أجنبي. ونتيجة للاشتراك في تلك النماذج، تتأسّس عملية التواصل بين الناس. ولكن، بقدر ما تتوحّد المفاهيم بين العربي وغيره، أي بقدر ما يبرز عنصر الثباتية في أجزاء متفاوتة من المخزون المفاهيمي، بقدر ما تصاب الكلمة بتغيّرات، عربيا كان قائلها أم أجنبيا. إنّ مفهوم "الحمد" مفهوم واحد قد يكون مشتركا بين كثير من الشعوب والمجتمعات ولكنّ الألفاظ التي تعبّر عنه مختلفة، وربّما لا يوجد لفظ في لغة غير العربية تعبّر تعبيرا دقيقا ويحمل القيمة الدلالية الواردة في اللفظة العربية.

والجدير بالإشارة أنّ الباحثين يعرفون مصطلح "المفهوم" عادة بأنّه الشكل المجرد المعمّم لطائفة من المواد، الموحّدة في هذه الطائفة، من حيث مجموع الدلائل والعلامات المحدّدة. وعلى أساس هذا التعريف، فإنّ مفهوم عبارة "الحمد لله" مثلا يعدّ تصوّرا ذهنيا قد لا يتشابه مع غيره من المفاهيم مهما تقاربت معانيها ودلالاتها. فهو يدعو إلى تصوّر المفتاح الذي تفتح به فاتحة الكتاب آفاق الحمد في القرآن الكريم كلّها، كما يجعل الحمد خالصا لله بالقول والعمل على نعمه التي لا يحصيها عدد. إنّ عبارة "الحمد لله" هي المقصد الأوّل من مقاصد الفاتحة الكبرى ومعناها الشكر والثناء على الله بما هو أهله وما هو ثابت له ومتحقّق بذاته. والله عزّ وجلّ هو المستحقّ للحمد والثناء في كلّ حال، وعلى كلّ شيء، فيكون الحمد هنا هو الثناء بالجميل على واهب الجميل.

التجيني بن عيسى

تلك هي دلالات يجب أن تتوحد طبيعيا في وعي المترجم، وفي طائفة مشتركة واحدة، من حيث الدلالة الصائبة والدقيقة. وإنها تتركز في وعي المترجم كمفهوم جليّ لعبارة "الحمد لله". إن الصورة الذهنية التي تتجلى من خلال اقتران مفهومي "الحمد" و"اسم الجلالة" هي التي تتحقق بواسطتها العبارة اللفظية "الحمد لله". وكلما تُلَفِّظَت هذه العبارة، كلما تداعى في وعي المترجم مفهومها. غير أن هذا المفهوم يظلّ قابعا في الوعي بصورة مجردة، مرتبطا بغرض حقيقي في الواقع لأنه يمثل مقولة فكرية محكمة.

ثم إن هذه العبارة قد ترجمت في اللغات العالمية كما يلي :

- ترجمة صدوق مازيغ (Louange à Dieu)

وهي الترجمة نفسها عند نور الدين بن محمود وحمزة بوبكر ودونيز ماسون.

بينما ترجمت في ومركب الملك فهد بـ (Louange à Allah).

كما جاءت في ترجمات أخرى كما يأتي :

- ترجمة اسبانية (Alabanza as Dios)

- ترجمة ألمانية (Lob und Preis)

- ترجمة انجليزية (Praise be to Allah)

- ترجمة إيطالية (Lode a Dio)

- ترجمة برتغالية (Louvada seja Deus)

- ترجمة لاتينية (Laus Deo)

إن الألفاظ المؤلفة للعبارات الدالة على مفهوم "الحمد لله" وردت في النماذج كلها بمثابة رموز في نظام التفكير ونظام اللغة لدى المترجم. إنها ترتبط بنظام

العملية الترجمية

التفكير نتيجة اتّصالها بإدراك مفهوم مجمل مقاصد القرآن الكريم الدّالة منذ البداية على فكرة التوحيد، كما أنّها تتدرج في سياق النظام اللغوي لأنّها تعبّر عن علاقات نحوية وتحدّد وظائف تركيبية كالابتداء الموجود في لفظة "الحمد"، والذي يعدّ في العربية عاملاً معنوياً غير ملفوظ به، وهو خلو الاسم من العوامل اللفظية ليسند إليه خبر. وكالحذف القائم على خبره، وهو جملة مؤلّفة من فعل مسند إلى ضمير المبتدأ وتقديره "الحمد حقّ" أو "الحمد استقرّ لله". وكالاستغناء عن ذكر هذا الخبر لدلالة قوله تعالى على الجملة الخبرية. وانتقال الضمير منها إليه حيث سدّ مسدّها. إنّ هذه الجملة المسمّاة بالحملة الظرفية لا وجود لها في أنحاء لغات أخرى، شأنها شأن الابتداء والحذف وانتقال الضمير. ولا بدّ على المترجم أن يعرف ويتعرّف على مثل هذه العلاقات والوظائف لإنجاح عملياته الترجمية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ وظيفة الاتّصال تعدّ من العوامل الرئيسية في العملية الترجّمية، إذ ينبغي على المترجم أن يضطلع بالعامل الباعث لإنشاء النصّ المترجم وحقيقة مضمونه في الوقت نفسه، أنّ تحديد الدافع ونية الاتّصال والهدف من الإنتاج الكلامي، كلّها مقاييس ضرورية لتحديد أساس معنى التعبير. فنقل آيات سورة الفاتحة لا يستسيغ إلّا إذا اضطلع المترجم بنزول هذه السورة ومكانه وسببه وأقسامها ومحتوياتها وأسمائها وفضائلها. إنّ مثل هذه المعلومات تعدّ الأساس الرّصين في فعل الاتّصال وتسهّل موقفه، لأنّ عملية الترجمة تتطّلق باستمرار من إيضاح معنى التعبير، وكثيراً ما توصل اللامبالاة والاستخفاف بعوامل الفعل الاتّصالي إلى تشويه المعنى الأصلي وتحويله عن مقاصده.

التجيني بن عيسى

أما إذا اتخذت مثل في الحسبان مثل هذه العوامل، فإنّ التعبير سيصل حتما إلى الهدف المنشود بالتأثير الاتّصالي المناسب. إنّ فهم وظيفة الإنتاج الكلامي ضروري للمترجم، لأنّ العملية الترجّمية ينبغي أن تكون منسّقة مع هذه الوظيفة وأن تحافظ عليها. وتجاهل هذه الوظيفة يمكن أن يولّد تشويهاً بشعة في مضمون التعبير كلّها.

وقصد الوصول إلى هذا الغرض، وجب على المترجم أن يقف على أدقّ الدلالات لكلمات النصّ الذي يراد ترجمته. فلفظ "الحمد" مثلاً ترجمت بـ "louange" و "alabanza" و "Lob" و "Praise" و "Lode" و "Louvada" و "Laus". وكلّ هذه الألفاظ تدلّ على الثناء والمدح. غير أنّ العربية - بإجماع العلماء - لا تعرف الترادف. فصحيح أنّ هناك ألفاظ تتقارب في معناها ولكن لكلّ منها معنى خاصّ تدلّ عليه. فالحمد والشكر والمدح وغيرها من الكلمات متقاربة في المعنى ولكنها لا تتطابق في كثير من الدلالات. فالفرق بين الحمد والشكر أنّ الحمد نقيض الذمّ كما أنّ المدح نقيض الهجاء والشكر نقيض الكفران. والحمد قد يكون من غير نعمة ولكنّ الشكر يختصّ بالنعمة، إلّا أنّ الحمد قد يوضع موضع الشكر فيقال: الحمد لله شكراً، فينصب على المصدر ولو لم يكن الحمد في معنى الشكر لما نصبه. فإذا كان الحمد يقع موقع الشكر، فالشكر هو الاعتراف بالنعمة مع ضرب من التعظيم. ويكون بالقلب وهو الأصل، ويكون أيضاً باللسان. وإنّما يجب باللسان لنفي تهمة الجحود والكفران. وأمّا المدح، فهو القول المنبئ عن عظم حال الممدوح مع القصد إليه. وكلّ هذه المعاني تتدرج في إطار إدراك الواقع الذي شهد ظهور هذه الألفاظ.

العملية الترجمية

ونتيجة لهذا، لا يخلو إدراك الواقع الذي ينشأ فيه النصّ الذي يراد ترجمته من أهميّة، إذ يستوجب على المترجم أن يعي الموقف الحقيقي الذي يتشكّل فيه هذا النصّ لأنّ هذا الموقف يمثّل جزءاً في غاية الأهميّة من مضمون التعبير. فلا مناصّ من الإحاطة بواقع النصّ وعلاقاته الموضوعية المختلفة، وذلك حسب معرفته الشخصية وطابع عقيدته وخبرة حياته.

فمن المهمّ للغاية للمترجم أن يفهم بأنّ نزول سورة الفاتحة كان في مكّة قبل الهجرة حين فرضت الصلاة، وفي المدينة حين حوّلت القبلة. وإنّها سمّيت الفاتحة لأنها أولى السور في ترتيب المصحف الشريف. كما أنّها أول سورة نزلت بتمامها متضمّنة لبيان التوحيد والوعد والبشرى لأولى الإيمان والإحسان، ثمّ الوعد والإنذار للكافر والمسيء وبيان العبادة وطريق السعادة في الدّنيا والآخرة. كلّ هذا متّصل بفهم علاقات العالم الموضوعي الواقعية.

وعلى المترجم أن يدرك فحوى هذه العلاقات كي لا يشوّه معنى التعبير الأصلي بتفسيره الخاصّ للواقع الموضوعي. وبالتالي، ينجح في نقل المعنى حسب ما أراده المرسل.

ويرى الدكتور الحكيم في هذا السياق أنّ معرفة عناصر المعنى في فعل الاتّصال الملموس وفهم العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر، يسلّحان المترجم بفهم مصاعب عملية التّرجمة بالذّات، ويساعده على تدليل كلّ صعوبات النفاذ إلى معنى الأصل، ويحفظانه من المعالجة السطحية للتّرجمة التطبيقية. إنّ أهمّ استنتاج - كما يضيف - هو أنّه لا يجوز أن نقبل على فهم معنى التعبير بالتّرجمة الحرفية، لأنّ مثل هذه التّرجمة لا تستطيع - غالباً - أن تساعد على فهم عناصر

الوظيفة الاتصالية ومكونات وظيفة الإنتاج الكلامي. إنّ ضرورة المحافظة، بشكل ثابت، على وظيفة الإنتاج الكلامي، تفرض على المترجم أن يأخذ بعين الاعتبار ظلال معنى المعلومات التي لا يمكن فهمها بدون حساب كل نواحي الوظيفة الاتصالية.

وإذا كان المترجم لا يمثّل - خلال عملية الترجمة - الثقافة القومية لنصّ الأصل، فإنّه بالتأكيد سوف لا يتحكّم في العديد من الوقائع الاجتماعية والتقاليد الفكرية والعادات الكلامية المسجّلة في هذا النصّ الأصلي. إنّ مهمّة المترجم الجوهرية تتلخّص في فهم ظلال معنى الأصل واحترام نقل ما ثبتّ منه، مع المحافظة على التكافؤ حتّى لا تكبر الاختلافات في المعنى أثناء الانتقال من لغة إلى أخرى، إذ لا تكفي معرفة لغتين والتحكّم فيهما لإتقان الفعل الترجمي. إنّ معرفة اللغتين لا تضمن نجاح الترجمة. يجب على المترجم ألاّ يتقن اللغتين فقط، وإنّما عليه أن يدرك تلك الأساليب التي ينفذ بواسطتها الفعل الترجمي.

إنّ كلّ نصّ يقع موضوعاً للعملية الترجمية يتضمّن قيماً أساسية حضارية وثقافية واجتماعية، وعلى المترجم أن يؤدّي مفهوم هذه القيم ولا يكتفي بأداء مفهوم المعنى. فالثابت إذن هو ذلك الأمر المبطن في لغة النصّ الأصلي. أمّا المتغيّر، فيتضمّن الجانب اللغوي من قبيل تلك الفروق اللغوية بين اللغتين المترجم إليها ومنها. ومن الطّبيعي أنّ الوقوف على الثابت والمتغيّر في العملية الترجمية لا يتأتّى إلّا إذا روعيت الفروق الجوهرية بين اللغات، وعلى رأسها ظاهرة اعتبارية الدليل وبخاصّة العلاقة بين الدال والمدلول، حيث ميّز في ضوء هذه الاعتبارية بين نظام البلاغ وبين نظام الصيغة اللغوية. ومن الواضح أنّ الفعل الترجمي

العملية الترجمية

يتصل بالدرجة الأولى بنظام البلاغ وما يحتويه من قيم أساسية جوهرية متصلة بالدلالات الحضارية والتحليلات الاجتماعية والتصورات الثقافية وغيرها.

ومن هنا وجب على المترجم أن يتحلّى بالوعي الكامل. بهذا الكيان الاجتماعي والحضاري والثقافي. ولا يجوز أن يتخذ هذا الكيان في محلّ المادة الملموسة، أي أن يجعل المفاهيم محلّ قالب لغوي معيّن، لأنّ هذه المفاهيم هو في الأصل تركيب ذهني، ناشئ عن الوعي الإنساني من الواقع الاجتماعي، وفق عملية تحليلية ومقارنة محدّدة. إنّ التمر في حياة المجتمع الصحراوي يلعب دورا جوهريا للغاية، لاتّصاله بسلوكهم اليومي. وهو أنواع كثيرة، وكلّ نوع يحدّد طابع سلوك الصحراوي ونشاطه العملي. ولذلك وجدنا هذا الصحراوي يميّز تمييزا دقيقا في التفريق بين أنواع التمور، فهناك الكمبوش والبلح والغرس والدقلة وغيرها.

فلا بدّ من التسليم إذن بوجود قيمة ثابتة في العملية الترجمية هي معنى التعبير أو القول أو الكلام، رغم أنّ المعنى يتعرّض أيضا لتغيّرات محدّدة لأنّ ارتباط الكلمة الدلالي، غالبا ما يتغيّر في النصّ المترجم. فالثابت هو جوهر المضمون الثابت الذي يبقى في حدّ ذاته، في مجرى التحوّلات المختلفة للتعبير بالذات، أو هو كذلك المضمون الثابت للفكرة، بكلّ ألوانها وظلالها. ولذلك وجب الحفاظ على هذا المضمون الأصلي للفكرة بالكامل في النصّ المترجم.

ومن الواضح أنّ هذا الثابت لا يمكن تمييزه في شكل مادّي ولا يمكن أن نشعر به إلاّ عقليا. وحتى تصوّره يندرج في إطار المستحيل لوجوده في أشكال مختلفة وفي لغة واحدة. ومثال على ذلك الجمل التالية :

- الفونيم أبسط وحدة لسانية غير دالة

التجيني بن عيسى

- أصغر وحدة لسانية غير دالة هي الفونيم
 - ليس الفونيم وحدة لغوية بسيطة دالة
 - الوحدة اللسانية الصغرى وغير دالة هي الفونيم
- إنّ المضمون في هذه الجمل واحد وهو محافظ عليه، إلا أنّ التعبير عنه مختلف تماماً.

إنّ كلّ هذه الجمل تمثّل صوراً مختلفة للثابت الذي نشعر به ولكن لا نستطيع استخلاص جوهره. ومما لا شكّ فيه أنّ ترجمة هذا المضمون الثابت تخضع لتغيّرات متعدّدة، وفق خصائص اللغة المترجم بها. فالإنجليزية والفرنسية وغيرها من اللغات لا تعرف سوى نوعاً واحداً من الجمل هو الجملة الاسمية، على عكس اللغة العربية التي تضمّ نوعين معاً، الاسمية والفعلية. واللغة تتمتع بظاهرة الإعراب التي تساعد المترجم على تمييز الفاعل من المفعول، أيّاً كان موضعهما في ترتيب الكلمات من الجمل. أمّا في الإنجليزية والفرنسية، فترتيب الكلمات في داخل الجملة هو الذي يميّز الفاعل والمفعول.

فالمترجم يدرك ما هو ثابت في الترجمة خلال النفاذ إلى المضمون الكامل للتعبير الأصلي، حينما يستطيع أن يشيّد فهمه على موجة مرسل المعلومات، وأن يجد نقاطاً مشتركة في مخزونه وفي مخزون المرسل، وأن يفهم مهمّة المرسل الاتصالية وتأويل الواقع المرتبط به. إنّ اقتران كلّ هذه العناصر والمعلومات في دماغ المترجم يتيح له دون شكّ أن يعي الثابت في العملية الترجمية.

المراجع

- 1 - الترجمة ونظرياتها : إعداد مجموعة من الباحثين - المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات - بيت الحكمة - 1989.
- 2 - علم الترجمة التطبيقي : د. أسعد مظفر الدين الحكيم - دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - ط 1 - 1994.
- 3 - فن الترجمة من الإنجليزية إلى العربية : د. إبراهيم عوض - دار الراتب الجامعية - ط 2 - 1985.
- 4 - المستشرقون وترجمة القرآن الكريم : د. محمد صالح البنداق - دار الآفاق الجديدة - بيروت - 1980